

... وأصبح لأميركا موازنة؟

اتفاق أولي حول المالية العامة والشعب يترقب أسعار الحليب

اتفق ساسة واشنطن في تشرين الأول الماضي على ضرورة التوصل إلى حل مبدئي يعالج خلل المالية العامة وإدارة الموارد والدين. تحقق ذلك أول من أمس عبر تسوية تجنّب البلاد الشلل مرّة جديدة مع بداية عام 2014، لكن ما يقلق الأمة أكبر من ذلك بكثير

حسن شقراني

هل تذكرون عندما تعطلت الحكومة الأميركية كلياً في تشرين الأول الماضي؟ لم يكن متاحاً الغياب عن الخبر، فأقوى حكومة في العالم عانت لأكثر من أسبوعين جفاف التمويل. السبب كان رفض محافظي الحزب الجمهوري خطط إدارة باراك أوباما للإنفاق العام ومشروعه للرعاية الصحية؛ فكان أن عرقلوا الموازنة. جرى ترتيب الأمور حينها لإيصال الأوراق الخضراء إلى الإدارات الفدرالية المختلفة، بانتظار التوصل إلى اتفاق أولي حول الموازنة الإجمالية، وهو ما حصل أول من أمس، حيث توصل السياسيون المفاوضون في واشنطن إلى أول اتفاق حول الموازنة خلال عامين.

الاتفاق متواضع تبلغ قيمته 85 مليار دولار، وهو ليس حلاً شاملاً بطبيعة الحال للمالية العم سام، بل يُعطي السياسيين مجالاً للتقاط الأنفاس، ويحول دون تعطل الحكومة الأميركية مجدداً في كانون الثاني المقبل. المجال مطلوب لمحاولة اجترار الحلول لمشكلة الدين العام المتضخم عند 17 تريليون دولار.

يُعدّ الاتفاق الذي يُغطي العامين المقبلين مدخلاً للتخلص من حالة الفوضى التي تسود الإنفاق العام في الولايات المتحدة منذ عام 2010، نتيجة الحرب التي شنها مجلس النواب الجمهوري على الإدارة الديمقراطية. لكن رغم الهدوء المالي/ السياسي

الذي يعد به هذا الاتفاق، جذب نيران التطرف الجمهوري يلوم اليمين الأميركي قادة الحزب الجمهوري ويرى أنهم يخضعون لضغط الإدارة الديمقراطية. حجة اليمين هي أن الحكومة لا تقوم بما فيه الكفاية لكبح الدين العام، وتفضّل الإنفاق بسخاء على البرامج الاجتماعية، عوضاً عن التشفير وخفض حجم القطاع العام في الاقتصاد إجمالاً.

بحسب الاتفاق، سيرتفع الإنفاق العام المخصص لوزارة الدفاع (بنتاغون) وللمشاريع المحلية في موازنة العام المالي الحالي إلى أكثر بقليل من تريليون دولار، بعدما كان يُترقب أن ينخفض إلى 967 مليار دولار إذا دخلت الاقتطاعات التلقائية في الإنفاق العام حيز التنفيذ في الشهر المقبل؛ ومن المفترض أن يبقى الإنفاق العام ثابتاً في موازنة عام 2015 أيضاً.

من المفترض أن يجري تأمين الأموال الإضافية من زيادة الرسوم المفروضة على تذاكر السفر لتغطية نفقات أمن المطارات، من خفض نفقات برنامج

الرعاية الصحية بنسبة 2% ومن زيادة نسبة الاشتراك الشهري لبرنامج التقاعد وتعويض نهاية الخدمة للعمال في الإدارات الفدرالية.

لاتمام الاتفاق، تخلى المفاوضون من الحزب الديمقراطي عن مطلب تمديد الإعانات المخصصة للعاطلين من العمل، التي ستوقف في نهاية كانون الأول الحالي؛ مع بداية عام 2014، لن يتلقى أكثر من 1,3 مليون أميركي عاطل من العمل الإعانات الفدرالية. غير أن الإدارة تعول على مشروع آخر للاستمرار في هذا الشق من الإنفاق الاجتماعي. ومن القضايا الأخرى التي لم يشملها الاتفاق، زيادة الضرائب ومعالجة الثغر التي تعترض النظام الضريبي إجمالاً وتحول الشركات الكبرى التهرب من التكليف، وهي قضية أثارت أخيراً من باب تهرب شركة «إبل» من دفع الضرائب على سيولة تفوق 140 مليار دولار تحتفظ بها في إيرلندا.

أهم المشاريع هي تلك الخاصة بتمويل النفقات الدفاعية، النفقات الخاصة بقطاع الطاقة وتلك التي يجب

تحويلها إلى الوكالة الوطنية للطيران والفضاء (NASA). ولعل أبرزها حالياً المشروع الخاص بتعزيز وتدعيم القطاع الزراعي، إذ يُقدّر الخبراء أنه إذا لم يجر إمرار هذا المشروع قبل نهاية العام الحالي، فإن أسعار الحليب في السوق الأميركية سترتفع كالصاروخ؛ فعلياً، سيرتفع سعر غالون الحليب من 3,65 دولارات إلى بين 6 و8 دولارات، أي بنسبة قد تصل إلى 120%.



لا تمديد لإعانات البطالة، هكذا سيخسر 1,8 مليون عاطل من العمل الدعم نهاية العام



رئيس لجنة الميزانية في مجلس النواب بول ريان ورئيس لجنة الميزانية في مجلس الشيوخ باتي موراي (أ ف ب)

هناك أيضاً معضلة سقف المديونية العامة الذي يُفترض رفعه كل فترة، وإذا لم يُعتمد إلى رفع السقف خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، فستجد الحكومة نفسها غير قادرة على الاستدانة مع حلول ربيع عام 2014.

الاتفاق يجب أن يُقرّر في مجلسي النواب والشيوخ، لكن إضافة إليه هناك مشاريع قوانين كثيرة تُعد حيوية لاقتصاد البلاد أعدتها الإدارة الديمقراطية، إلا أن الأكثرية الجمهورية في مجلس النواب تبقى تعرقلها؛ وقد تحدّث الرئيس باراك أوباما بلهجة حادة قبل شهرين حول أهمية إمرارها.

ويأتي الاتفاق الجديد بعد شهرين تقريباً على حالة الشلل التي عاشتها البلاد، حين دخلت الإدارة الفدرالية في إجازة غير مدفوعة وتوقف عمل أكثر من 80% من عيدها؛ ويرمي من خلاله الديمقراطيون إلى تجنّب شلل جديد، فيما يعول الجمهوريون على قدرته على ترميم صورتهم أمام الرأي العام، بعدما تهشمت نتيجة سياسة التعتت التي مارسوها ضدّ الإدارة الديمقراطية. الجناح المتطرف في الحزب الجمهوري - من تيار «حفلات الشاي» إلى الشركات الكبرى ذات النفوذ المحافظ - يُبدي رفضاً قاطعاً لمشروع الرعاية الصحية الذي صاغته إدارة أوباما (المعروف باسم Obamacare) لمعالجة النظام الصحي المهترئ في البلاد؛ فحتى مع دخول هذا المشروع حيز التنفيذ كلياً مع شراء العائلات لخطط الضمان الصحي المدعومة، سيبقى هناك نحو 20 مليون أميركي من دون تغطية صحية لعدم امتلاكهم الموارد المالية لشراء برنامج ضمان مهما كان رخيصاً.

وكان الرئيس أوباما قد قدّم في الربيع الماضي مشروعاً بقيمة 3,77 تريليونات دولار لموازنة العام المالي 2014 الذي انطلق في 15 تشرين الأول الماضي؛ أمل حينها أن يؤدي المشروع إلى صفقة كبرى مع الحزب الجمهوري، تتضمن خفضاً للنفقات على الرعاية الصحية وعلى الحماية الاجتماعية إجمالاً. وتؤدّي هذه الخطة في حال اعتمادها إلى خفض العجز المالي الإجمالي بحوالي 1,8 تريليون دولار خلال العقد المقبل.

أوكرانيا تريد 20 مليون يورو من أوروبا

اضطرت قوات مكافحة الشغب الأوكرانية أمس إلى العدول عن طرد آلاف المتظاهرين المطالبين بالتقارب مع أوروبا من وسط كييف، ما عذّه المحتجون انتصاراً كبيراً لهم، فيما أعلن رئيس الوزراء الأوكراني، نيكولاي أزاروف، أن بلاده طلبت مساعدة مالية من المفوضية الأوروبية تقدر بـ 20 مليار يورو في إطار توقيع اتفاقية الشراكة بين بلاده والاتحاد الأوروبي.

ونقلت وكالة «نوفوستي» الروسية للأنباء عن أزاروف قوله إنه تقدم بطلب إلى المفوضية الأوروبية لتقويم اقتصاد البلاد، والشروط التي يمكن أن تعمل فيها الصناعة الأوكرانية، وأنه اقترح في هذا الإطار تقديم مساعدة مالية لبلاده تقدر بـ 20 مليار يورو، مشيراً إلى أن قسماً من هذا المبلغ يمكن أن يذهب إلى مشاريع البنية التحتية. في غضون ذلك، أعلنت المفوضية

الأوروبية أنه لا يمكن الحديث عن انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، بل فقط عن التقارب مع أوروبا.

وقال المتحدث بإسم المفوضية الأوروبية أوليفيه بائي أمس، إن المفوضية تستبعد تخفيف شروط الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، وترفض منح كييف أي تعويضات مالية، كما استبعد تغيير مطالب الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الإفراج عن يوليا تيموشينكو.

يأتي هذا في الوقت الذي لا تزال فيه أوكرانيا تشهد تظاهرات منذ 21 تشرين الثاني الماضي، احتجاجاً على قرار الرئيس فيكتور يانوكوفيتش تعليق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بحجة إضرارها بالعلاقات مع روسيا، فيما تطالب المعارضة، التي تنظم التظاهرات، باستقالة الحكومة ورئيس الدولة. وبدأت القوات الداخلية وعدة

مئات من عناصر القوات الخاصة «غيبارد» و«بيركوت» أمس هجوماً على مقاريس المعارضة في ميدان الاستقلال من جهة ساحة أوروبا، حيث حطموا المقاريس ونزعو الخيام، وتراجع المحتجون أمامهم.

وأعلنت شرطة كييف أن القوات الداخلية والقوات الخاصة لا تفرّق المتظاهرين، بل تؤمن مهمة عمال المرافق العامة في إزالة المقاريس وإفراغ الشارع من الخيام لحركة المرور، لكنّ المحتجين تصدوا لرجال الأمن وأقاموا «جداراً حياً» مكان المقاريس، ومنعوا القوات الخاصة من التقدم باتجاه وسط ميدان الاستقلال. وأصيب نحو 20 شخصاً من الطرفين بجروح طفيفة.

في هذه الأثناء، أكد أزاروف في اجتماع الحكومة: «أريد أن أشدد مرة أخرى على أن القوة لن تُستخدم بحق المتظاهرين السلميين، يجري الحديث فقط عن تنظيف الطرق لتسيير الحياة



كيري مهتمعض: السلطات تقمع تظاهرات المعارضة



في كييف»، مقترحاً إجراء تحقيق مشترك تشرف عليه كل من السلطات الأوكرانية والمعارضة والمجتمع الدولي، في أحداث 30 تشرين الثاني الماضي، عندما تولت القوات الخاصة تفريق المحتجين في وسط كييف بالقوة. بدوره أكد وزير الداخلية فيتالي

زاخارتشينكو، أن السلطات لن تقدم على تفريق المتظاهرين بالقوة، قائلاً: «لا أحد يتطاول على حق المواطنين في الاحتجاج السلمي، لكن لا يجوز أيضاً تجاهل الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الآخرين. ولا يجوز عرقلة الحياة الطبيعية للعاصمة».

من جهته أعرب وزير الخارجية الأميركي جون كيري، عن امتعاضه حيال قرار السلطات الأوكرانية تفريق التظاهرات، مؤكداً في بيان، أن قرار مواجهة «الاحتجاجات السلمية»، عبر شرطة مكافحة الشغب والعصي والجرافات، عوضاً عن «إبداء الاحترام للحقوق الديمقراطية وكرامة الإنسان، أمر لا يمكن قبوله وهو لا يتوافق مع الديمقراطية». وشدد كيري على أن السلطات الأوكرانية تتحمل المسؤولية الكاملة بشأن أمن الشعب.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)